

بغير ان يغير الاضافات دون الثالث وملزوم الاضاحه في التاخر والاراد هو حقيقه
 كلف العلم والقدرة والارادة وهي قديمه لا يتغير ولا يتبدل خلافا لكل ما وجدنا وجوده
 الا ان نغير صفاته الحقيقيه توجب المعاداة اذ لا يتغير بالانفعال الالهيه الى الماهية
 الذات بقدر الاصول والصفات وقيل في توجيهه ان تلك الصفة المتغيرة لا بد لها من
 سبب وهو اما الذات او غيرهما والتاخر في تعيين الاول ويلزم في من تغير الصفة انفعال
 الذات لان تغير متغير الذات يستلزم تغير الذات كما كانت عليه وانفعالها وهو
 في التاخر ان كل ما صح اتصافه تعالى به فهو صفة كما هو في قولنا فلان كان ناقصا
 وهو في الثالث لو صح اتصافه بغيره لزم اتصافه به اذ ان ازلا اذ لو قيل ذاته
 صفة محذورة كان ذلك القبول من لوازم ذاته او منقها لانه قائله لا رمة دفعا
 للسلسل فلا يتفكر عنه اي لا يتفكر تلك الصفة عن ذاته وهو الاتصاف بالصفة متوقفة
 على صح وجود الصفة توقف النسبة على المنسور اليه فيصح وجود الحادث ان الا وهو
 في لانه يلزم منه وجود وجود الحادث ان الا وهو بالضرورة فثبت بهذا الرهان ان
 كل ازل لا يتغير بالحوادث ويتغير بكل اليقين لانه ان كل ما هو متغير بالحوادث
 لا يكون ازلما يجعل كبريت لقولنا انه تعالى ازلت بفتح من الشكل التاخر ان الله تعالى
 لا يتغير بالحوادث وقيل لا حاجة الى العكس فانه اذ ثبت ان كل ازل لا يتغير
 بالحوادث يجعل كبريت لقولنا انه تعالى ازل بفتح من الا ولان تعالى لا يتغير بالحوادث
 واعلم ان هذا الوجه ضعيف ما اولان امتناع الحوادث في الازل بما هو الاضاحه في غير
 الحدود وصحة الاتصاف ليست بالنسبة الى هذا المجموع بل بالنسبة الى الذات في الازل
 اي ذات الذات
 ان لا يكون

ان لا يكون حايه الوجود في الازل واما ثانيا فلانه منقوض بالحوادث بان يقال لو حصل
 لذات الشيء وجود كما نلتك الذات صفة الاتصاف بتلك الوجود وتلك الصفة ثابتة
 في الازل ولا يلزم الاقلال لكن صفة الاتصاف به متوقفة على وجوده وكل الوجود في الازل
 ويلزم منه ان يكون الحادث ازلما الدراج المقضية للصفة الحادثة ان كان ذاته او سببا
 من لوازمه لانه لم يترجم اصرها الجازين بلا حرج لان اتصافه بالاراد ولو لم يكن
 المنة الحادثة في وقت وجوده اذ يكون ترجمها لا حرج وان كان وصفا حرج من صفاته محذورة
 لزم التسلسل لان انتقال الكلام الى سبب غير ذلك الوصف الحادثة وان كان شيئا غير ذلك
 ترجمه ذاته و صفاته كان الواجب متوقفا على صفة له منفصل والكلمة في التاخر ان يقول
 انه تعالى يجوز حذو على الاعتراض على الوجه الرابع ويقرب به ان المتغير لتلك الصفة ليس
 منفصلا لانه تعالى لا يتغير عن غيره لكن لم يجوز ان يفيض ذاته صفات متعاقبة كل
 منها مشروطة بانقضاء الاخرى ولا يلزم الترجع بلا حرج اذ المراد حصول شرطه وهو
 انقضاء الاولات او مخصصة بوقت حال لعل الارادة بها فيكون المراد ارادة الواجب
 المتخار و صفت اي كل من احترف ما زال يكون الكمال معدودا بحاله ان يكون ذات متعقبة
 بصفة كماله اما فلا بد ان اتصافه بالصفة لاها كمال الانتقال ان كل واحد من تلك الصفات
 المتعاقبة كما ان يكون صفة كماله فيقدر زوال الصفة السابقة بلزم الصفة الحادثة كماله
 لان تغير حوزا ان يكون كون الصفة صفة كماله مشروطة كحضوره في الوقت الذي اتصافه بالصفة
 ان يكون خلوا الذات عن تلك الصفة عند انقضاء وقتها نقضا وان كان الاتصاف بها
 جوار سوال مفرد تقرير السؤال انه لو كان ذاته متعقبة للصفات المتعاقبة الحادثة